



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 3 حزيران/ يونيو، 2021

# الانتخابات الرئاسية السورية

## قراءة في نتائجها وتداعياتها على الحل السياسي

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينة ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2021

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعائن، قطر

هاتف: +974 40354111

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

# المحتويات

1. .... الانتخابات الرئاسية كعملية إجرائية
2. .... قصة الأرقام
3. .... تداعيات الانتخابات الرئاسية على الحل السياسي
3. .... خاتمة

أجرى النظام السوري، بدعم من حلفائه في روسيا وإيران، في 26 أيار/ مايو 2021، انتخابات رئاسية شارك فيها إلى جانب رئيسه بشار الأسد، مرشحان اثنان مغموران يمكن وصفهما بالصوريين، هما محمود مرعي وعبد الله سلوم. وفي اليوم التالي، 27 أيار/ مايو، أعلن رئيس «مجلس الشعب»، حمودة صباغ، عن فوز الأسد بولاية رابعة في الانتخابات الرئاسية للجمهورية العربية السورية بنسبة 95.2 في المئة من الأصوات، بينما حصل مرعي على أكثر من 3 في المئة بقليل، وسلوم على 1.5 في المئة<sup>(1)</sup>. ورغم أن النتائج بدت كأنها مُعدّة قبل الاقتراع، فإن النظام تعامل مع هذه الانتخابات ونتائجها باعتبارها «إعلان نصر» بعد حرب استمرت نحو عشر سنوات خاضها ضد السوريين الذين انتفضوا على حكمه، وقد حرص الأسد على الإدلاء بصوته في مدينة دوما التي تحمل رمزية كبيرة في الثورة السورية، حيث حاصرها النظام طوال الفترة 2012 - 2018، وقصفها بالأسلحة الكيماوية في آب/ أغسطس 2013، قبل أن يدخلها بدعم روسي - إيراني عام 2018، ويجبر أعداداً كبيرة من أهلها الرافضين الرضوخ لحكمه على الخروج إلى مناطق المعارضة في الشمال السوري.

## الانتخابات الرئاسية كعملية إجرائية

أصرّ النظام على إجراء الانتخابات الرئاسية ضمن مواعيدها، أي خلال 60 - 90 يومًا من انتهاء ولاية الرئيس القائم، كما تنص على ذلك الفقرة الأولى من المادة 85 من دستور عام 2012، وذلك رغم الانتقادات الشديدة التي تعرّضت لها هذه الانتخابات من قوى دولية مختلفة، باعتبار أنها يجب أن تأتي تنويجًا لحل سياسي، وضمن الظروف الكفيلة بإجرائها في بيئة حرة ونزيهة، وبحيث يشارك فيها جميع السوريين الذين يملكون حق الاقتراع، داخل سورية وخارجها. في حين أن هذه الانتخابات جرت تحت سيطرة أجهزة النظام الأمنية المناقضة لأيّ حرية ونزاهة، حتى شكلية، وغيّبت أكثر من نصف الشعب السوري قسريًا بسبب ظروف الحرب والنزوح والتهجير، حيث اشترط النظام أن يكون التصويت فقط من حق السوريين الموجودين في الخارج ممن يملكون أوراقًا ثبوتية، وغادروا البلاد بصورة شرعية عبر أحد المنافذ الحدودية التي يسيطر عليها؛ أما النصف الآخر الموجود في مناطق سيطرته فلا يملك حرية التعبير عن إرادته، وهو ما كان واضحًا في عمليات إجبار الناس على الاقتراع وتفتيش الأصابع للتحقق من عدم مقاطعتهم الانتخابات والتحقق مع من لم ينتخب أو يعبر عن ابتهاجه بالمناسبة.

كانت مبادرات الحل السياسي جميعًا التي تعاملت مع الأزمة السورية، بما فيها المبادرة العربية الأولى في 10 أيلول/ سبتمبر 2011، والمبادرة العربية الثانية في 22 كانون الثاني/ يناير 2012، وخطة كوفي عنان في نيسان/ أبريل 2012، وبيان جنيف 1 في 30 حزيران/ يونيو 2012، وأخيرًا قرار مجلس الأمن رقم 2254 في كانون الأول/ ديسمبر 2015، على اختلاف تفاصيلها، تربط إجراء الانتخابات بحل سياسي وحكومة انتقالية أو حكومة وحدة وطنية تشرف على تنظيمها. وحتى المسار الدستوري الذي أنشأته روسيا بموجب مسار أستانا ومؤتمر سوتشي في كانون الثاني/ يناير 2018، كان يُفهم منه أن الانتخابات ستجرى بعد الاتفاق على مسودة الدستور عبر اللجنة الدستورية التي توافقت الدول الراعية لمسار أستانا (روسيا وتركيا وإيران) على تشكيلها، إلا أن روسيا فاجأت الجميع بفصلها بين المسارين (إجراء الانتخابات والاتفاق على مسودة الدستور)، وهو ما عبر عنه صراحة وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، خلال زيارته إلى دمشق في أيلول/ سبتمبر 2020<sup>(2)</sup>، وهو كلام يناقض موقفًا سابقًا له عندما تحدّث في حزيران/ يونيو 2018 عن ضرورة أن يحدد الشعب السوري مستقبل بلاده، «عبر انتخابات جديدة حرة ونزيهة، على أساس دستور جديد للبلاد»<sup>(3)</sup>.

1 "رئيس مجلس الشعب السوري يعلن فوز بشار الأسد بولاية رئاسية جديدة"، الجزيرة مباشر، يوتيوب، 2021/5/27، شوهد في 2021/6/1، في: <https://ibit.ly/75nV>

2 عماد كركص، "روسيا تتحدى العقوبات الأميركية وتزيد من دعمها النظام السوري"، العربي الجديد، 2020/9/7، شوهد في 2021/6/1، في: <https://bit.ly/3z8Xygy>

3 "لافروف: يجب إجراء انتخابات وفق دستور جديد بإشراف الأمم المتحدة في سوريا"، سبوتنيك عربي، 2018/6/29، شوهد في 2021/6/1، في: <https://bit.ly/3i8A0IQ>

كان واضحاً خلال جولات المفاوضات الخمس التي عقدتها اللجنة الدستورية في الفترة بين الاتفاق على تشكيلها في أيلول/ سبتمبر 2019 وربيع 2021، أن استراتيجية النظام هي كسب الوقت، وللدقة إضاعة الوقت، وصولاً إلى موعد إجراء الانتخابات التي أراد عبرها الإعلان عن رفضه لأي حل، أو حتى تسوية، والقضاء على أي فرصة للوصول إلى حل سياسي مع المعارضة.

## قصة الأرقام

مثل كل الأنظمة السلطوية، يولي النظام السوري أهمية كبرى للأرقام المرتبطة بالانتخابات، سواء أكانت متعلقة بنسب المشاركة أم التأييد، ويعتبرها مقياساً لشرعيته التي قد يخدمها انخفاض نسب التأييد أو المشاركة فيها. ومنذ الانتخابات الرئاسية الأولى (الاستفتاء) التي فاز فيها حافظ الأسد بـ 99.2 في المئة عام 1971، ما زالت نسب التأييد العالية تمثل القاعدة في الجولات الانتخابية الرئاسية الثماني التي جاءت بعدها، إذ لم تقل في أي مرة عن 95 في المئة، ووصلت في أربع منها إلى 99.9 في المئة، باستثناء انتخابات عام 2014، التي فاز فيها بشار الأسد بنسبة 88 في المئة من الأصوات، وكانت أول انتخابات بموجب دستور عام 2012 الذي اضطر النظام تحت ضغط الثورة التي اندلعت عام 2011 إلى وضعه، وإنهاء تقليد الاستفتاءات، حيث يكون الرئيس المرشح الأوسع، باعتباره الأمين العام لحزب البعث الذي كان بموجب المادة 8 من دستور 1973 «الحزب القائد للدولة والمجتمع»، والقبول بمبدأ التعددية، وأن الرئيس هو واحد من بين مرشحين آخرين يتنافسون على كرسي الرئاسة، وإن صار التقليد يعتمد على اختيار مرشحين مغمورين، في محاكاة للنموذجين المصري والتونسي قبل ثورات 2011، في خطوة شكلية إجرائية غرضها التظاهر بتحقيق شرط التعددية وادّعاء أن الانتخابات شرعية، من دون تهديد فرص الرئيس بفوز ساحق.

مع ذلك، فقد جاءت الأرقام المعلنة في نتائج الانتخابات الأخيرة خارج حدود المعقول، إذ أثارت نسب الاقتراع والمشاركة التي أعلنها رئيس مجلس الشعب السوري جدلاً واسعاً حول صدقيتها؛ فادّعى أن نسبة المشاركة في الانتخابات هي 78.64 في المئة ممن يحق لهم التصويت من الشعب السوري في الداخل والخارج، والبالغ عددهم 14.239.140 نسمة<sup>(4)</sup>، وقد عكست هذه الأرقام رؤية النظام ورفضه الاعتراف بالواقع الذي أفرزته الأزمة وفق المحددات الثلاثة الرئيسة (عدد المواليد، وعدد الوفيات، والهجرة واللجوء الناجمان عن الحرب) التي أنتجت قطيعة ديموغرافية كاملة مع الوضع السابق على الأزمة<sup>(5)</sup>. وتقدر كل التقارير والإحصاءات الدولية والمحلية أن عدد السوريين الذين يقيمون في سورية في مناطق النظام والمعارضة ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، «قسد»، لا يتجاوز 16.5 مليون نسمة، موزعين كما يلي: 3 ملايين في مناطق «قسد»، ونحو 4 ملايين في مناطق المعارضة، وأكثر من 9 ملايين بقليل في مناطق سيطرة النظام. وتقدر أغلب الإحصاءات أن عدد من تتجاوز أعمارهم 18 عاماً ممن يحق لهم التصويت في مناطق سيطرة النظام لا يتجاوز 6 ملايين نسمة<sup>(6)</sup>. في حين قُدّر عدد النواحي التي وزعت عليها صناديق الاقتراع بـ 270 ناحية، أقيمت الانتخابات في 154 منها، وجرت مقاطعتها مع وجود صناديق في 46 ناحية أبرزها في درعا والسويداء، أما الـ 70 ناحية المتبقية فتظهر نتائج الانتخابات عدم وجود صناديق اقتراع فيها لعدم قدرة النظام على الوصول إليها لأنها تقع خارج سيطرته، ومن ثم فقد جرت فيها مقاطعة للانتخابات، وأبرز هذه المناطق هي إدلب والحسكة والرقعة ودير الزور وأجزاء من حلب واللاذقية. وبذلك تزيّف النتائج التي أعلن عنها النظام الأعداد التقريبية لعدد المقترعين في المناطق التي يسيطر عليها من إجمالي المساحة السورية وتزوّرها بمضاعفتها.

4 "رئيس مجلس الشعب السوري يعلن فوز بشار الأسد بولاية رئاسية جديدة".

5 مدني شريقي، "القطيعة الديموغرافية وأفاق حركية السكان في سوريا"، في: *استشراف للدراسات المستقبلية*، العدد 5 (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020).

6 "الانتخابات الرئاسية السورية 2021 (خارطة التفاعل مع صناديق الاقتراع وفق النواحي)"، مركز جسور للدراسات، تقرير تحليلي، 2021/5/27، شوهد في 2021/6/1، <https://bit.ly/3wUr2N2> في: <https://bit.ly/3wUr2N2>

ورغم أنه كان واضحاً أن هذه الأرقام سوف تكون أحد أسباب التشكيك الإضافية في نزاهة الانتخابات، التي بلغت حد السخرية، فإن النظام كان مهتماً أكثر بمكايدة خصومه وتحديدهم أنه ما زال قادراً على فرض نفسه بالتزوير رغم كل الفضائح التي ارتكبتها في حق شعبه. والواقع أن النظام أراد من هذه الانتخابات، بدءاً بحملات المرشحين وانتهاءً بالنتائج، وما بينهما من مشاهد الحشود في الساحات والشوارع التي تهتف للأسد وتبايعه «على السير خلفه»، إرسال رسالة إلى المجتمع السوري والمجتمع الدولي تُعلن نهاية مرحلة الثورة السورية وإعلان انتصاره بحكم الفرض بالقوة، ولو كانت قوة دولة أجنبية، وبدء عملية تأهيله على الساحتين الإقليمية والدولية، وهو ما عبّر عنه الأسد في خطاب «فوزه» قائلاً «الرسالة للأعداء وصلت، والمهمة الوطنية أُنجزت»<sup>(7)</sup>.

## تداعيات الانتخابات الرئاسية على الحل السياسي

جاءت هذه الانتخابات الرئاسية لتمثل ضربة قاضية للجهود السياسية لحل الأزمة، والتي تركزت في السنوات الأخيرة في محاولات مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سورية، غيرد بيدرسون، تحقيق خرق في جدار الأزمة من خلال المسار الدستوري، الذي فرضه الروس بالاتفاق مع الأتراك والإيرانيين في مسار أستانا ومخرجات مؤتمر سوتشي عام 2018؛ إذ تجعل الانتخابات التي مددت حكم بشار الأسد سبع سنوات جديدة أيّ مسعى في هذا الاتجاه عبثياً، كما تُضعف فرص تطبيق القرار 2254 الذي ينص على إنشاء هيئة حكم انتقالي تضع دستوراً يتم على أساسه إجراء انتخابات يشارك فيها جميع السوريين داخل سورية وخارجها، وتكون بمنزلة المحطة الأخيرة في طريق حل الأزمة<sup>(8)</sup>. وفي هذا الصدد اعتبر بيدرسون أن هذه الانتخابات ليست جزءاً من مسار الحل السياسي في سورية<sup>(9)</sup>.

لقد سعى النظام من خلال «انتخاباته» إلى إرسال رسائل عدة، أهمها: الإيحاء إلى أنصاره وحلفائه بأنه انتصر، وأن الأزمة صارت وراءه، وأن المرحلة القادمة هي مرحلة إعادة التأهيل والعودة إلى الساحة الدولية، والإيحاء لخصومه بأنهم خسروا وبات عليهم أن يتعاملوا معه على هذا الأساس، وأن محاولاتهم إطاحته فشلت؛ بهذا المعنى تهدف هذه الانتخابات إلى تعميم حالة من الإحباط واليأس بين أفراد المجتمع السوري المعارض، بما يؤدي إلى استسلامهم وتسليمهم ببقاء نظام الحكم، وأن عليهم ألاّ ينتظروا الحصول على أي تنازل، مهما كان صغيراً، بل على العكس، قرأ الأسد الانتخابات باعتبارها تفويضاً له لاستكمال معركته ضد السوريين الذين ثاروا عليه، وقد بدا ذلك واضحاً في «خطاب الفوز»، إذ قسّم الشعب السوري إلى قسمين، يمثل الأول، كما قال، «أسمى معاني «الوطنية»؛ تلك التي لا تتغير بوصولها عن النظام سواء بالسلاح أو بالاعتراع، واصفاً جمهور مؤيديه «بالثوار (الحقيقيين)»<sup>(10)</sup>، في حين وصف خصومه بالخيانة، وتوعدهم بالشدّة والملاحقة.

## خاتمة

رغم الأجواء الاحتفالية التي بثّها النظام خلال الحملة الانتخابية للتغطية على رفض جزء كبير من السوريين للانتخابات، وطعن عددٍ من دول العالم بشرعيتها، ورفض الأمم المتحدة اعتبارها خطوةً في اتجاه الحل

7 "فيديو كلمة الرئيس الأسد بمناسبة فوزه بانتخابات رئاسة الجمهورية"، قناة سما الفضائية، يوتيوب، 2021/5/28، شوهد في 2021/6/1 في: <https://bit.ly/3vOCSs6>

8 ينظر: الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار 2254 (2015) الذي اتخذ مجلس الأمن في جلسته 7588، المعقودة في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2015، شوهد في 2021/6/1، في: <https://bit.ly/3qHU8NB>

9 "الأمم المتحدة: الانتخابات الجارية في سوريا ليست جزءاً من العملية السياسية، وحل الصراع يجب أن يكون سياسياً تفاوضياً"، أخبار الأمم المتحدة، 2021/5/26، شوهد في 2021/6/1، في: <https://bit.ly/3cdWTAG>

10 "فيديو كلمة الرئيس الأسد بمناسبة فوزه بانتخابات رئاسة الجمهورية".

السياسي، ومحاولة رفع معنويات مؤيديه بأن العالم سوف يضطر بعد هذه الانتخابات إلى التعامل معه والانفتاح عليه والتخفيف، من ثم، من وطأة العقوبات الاقتصادية التي فعلت فعلها في مناطق، فإن كل ذلك لن يغيّر من حقيقة أن الأزمة السورية ستبقى مفتوحة على كل الاحتمالات، بما فيها احتمال تجدد الصراع، وأن النظام لن يستطيع تحت أي ظرف، ما خلا الدخول في تسوية سياسية، استعادة السيطرة على الأجزاء التي فقدها من البلاد في الشمال والشمال الغربي والشمال الشرقي والجنوب الشرقي، والتي تمثل بمجموعها أكثر من ثلث مساحة البلاد، وتضم الجزء الأكبر من ثرواتها الطبيعية، وأنه لن يتمكن أيضاً من فرض قبضته الأمنية حتى في المناطق الخاضعة لسيطرته في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية فيها وتفاقم الأزمات المعيشية وارتفاع معدلات الفقر والجهل والجريمة. بهذا المعنى ستكون «الانتخابات» مجرد محطة عابرة في سياق أزمة مستمرة لن تنتهي إلا بحل سياسي، وهي مسؤولية مشتركة بين السوريين والفاعلين الإقليميين والدوليين الرئيسيين في الأزمة السورية التي ينبغي إعادة توكيدها على الساحة الدولية باعتبارها قضية سياسية وطنية ينبغي إيجاد حل سياسي لها، وليست مجرد عمليات إغاثة إنسانية، أو قضية لاجئين أو قضية مكافحة إرهاب يفرضها على المجتمع الدولي وجود تنظيم إرهابي مثل «داعش».